العقدة التاريخية في النزاع الجغرافي بين المغرب والجزائر

باهي محمد

الخلاف القائم بن المغرب والجزائر بسبب ما يُعْرف بقضية الصحراء الغربية يَظْهر حاليًا للمتتبعين وكأنّه خلاف سياسي واقتصادي وحدودي انفجر منذ ستينيات القرن الماضي. غير أنّ هذا المظهر البارز ليس سوى جزء من جبل الثلج الجاثم تحت البحر. فالخلاف المغربي ـ الجزائري يعود في عمقه إلى التاريخ، لا إلى الجغرافيا. ولأنّه لا يُمْكن تغييرُ الجغرافيا، فإنّه يَسْهل استعمالُها أداةً لطمس حقائق التاريخ المتحرك والقابل للنسيان أو التزييف.

من أهمّ العقد الجزائرية في المنطقة هي أنّ المغرب ظلّ على مدى اثنيْ عشر قرنًا إمبراطوريةً قائمةً ومملكةً تمتدّ من نهر السنغال إلى ما بعد وادي سوف، قبل أن يمتدّ إليها نفوذُ الدولة العثمانية التي لم تكن المملكة المغربية من بين ولاياتها المتدة من وهران إلى بغداد. وكانت الجزائر منذ الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا ولايةً لسلاطين المغرب، وتعاقبتْ على حكمها دولةُ الأدارسة والموحدين والمرابطين والمرينيين، إلى حدود زمن التوسع العثماني الذي أَعْقبه الاحتلالُ الفرنسيُّ للجزائر سنة ١٨٣٠.

ويسجِّل التاريخُ أنّ سكان ولاية تلمسان (غرب الجزائر) قَدّموا البيعةَ لسلطان المغرب ولجأوا إلى حمايته بعد دخول القوات الفرنسية وانتشارها في بقية البلاد الجزائرية. ومارست الإدارةُ الاستعماريةُ الفرنسية، التي استفزّها الدعمُ المغربي للمجاهدين الجزائريين، كلَّ أنواع الضغط العسكري والاقتصادي والتجاري على السلطة المغربية، بل اقتطعتْ أجزاء من التراب المغربي لتضمّها إلى الجزائر الفرنسية، خاصةً عندما دعمتْ فاس ثورةَ الأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وقد استَقْبلت المدنُ المغربية، ولاسيّما العاصمةُ فاس، الآلافَ من الأشقّاء الجزائريين الذين لجأوا إلى بلاد المغرب فارّين بأهلهم ودينهم من البطش الاستعماري الفرنسي فلقوا من إخوانهم في المغرب كلّ سند وترحيب، ووفّروا لهم كلّ سبل العيش والأمن والاستقرار بل إنّ من بين هؤلاء اللاجئين مَنْ تولى ـ بعد سنوات ـ أَرْقى المناصب الرسمية واكتسب الثرواتِ ومَلَكَ الضيعات زيادةً على العلم والجاه؛ ومن هؤلاء الفقيهُ محمد المقري الذي كان والدُه من بين اللاجئين الجزائريين إلى مدينة فاس، فتولّى فيما بعد منصبَ الصدر الأعظم (رئيس الوزراء حاليًا) في عهد خمسة من ملوك المغرب.

نعود إلى القول إنّ الخلافات الحدودية بين المغرب والجزائر لم تكن وليدةَ القرن العشرين، بل تعود إلى القرن السابع عشر حين كانت الجزائر خاضعةً لحكم الدولة العثمانية وسيَبْرز موضوعُ الحدود بشكل خطير مع مجيء الاستعمار إلى المنطقة واحتلال الجزائر من طرف القوات الفرنسية الاستعمارية، وهي الفترة التي واكبت انهزامَ الجيش المغربي في معركة إيسلي سنة ١٨٤٤ ومنذ ذلك التاريخ لجأت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى التوسع والاستيلاء على الأراضي الشرقية المغربية لضمها إلى الجزائر

بعد أكثر من ثمانين سنة على احتلال الجزائر، تَعَرّضَ المغربُ لشتى أنواع الضغوط الاقتصادية والعسكرية من طرف القوات الفرنسية الزاحفةِ من الشرق انطلاقًا من الجزائر، ومن الجنوب الغربي انطلاقًا من السنغال ونتيجةَ ذلك تمّ فرضُ الحماية الفرنسية على المغرب ابتداءً من سنة ١٩١٢، فقُسِّم المغربُ إلى ثلاث مناطق منفصلة. ١ ـ منطقة دولية، عاصمتُها طنجة. ٢ ـ منطقة احتلال إسباني في الشمال وأقصى الجنوب، بما في ذلك الصحراءُ الغربية. ٣ ـ منطقة احتلال فرنسي تَشْمل بقية مناطق المغرب.

غير أنّ القوات الفرنسية لم تتمكّن من فرض سيطرتها على المغرب عسكريًا إلاّ بعد سنة ١٩٣٤. وكانت آخر المناطق التي تمّ احتلالُها هي المناطق الصحراوية التي رفضت الخضوعَ للاحتلال الإسباني والفرنسي.

سنة ١٩٥٦ استرجع المغربُ سيادتَه واستقلالَه الوطني بعدما اقتطعتْ فرنسا الأجزاءَ الشرقيةَ المحاذية للجزائر، ومنها مناطقُ توات، وكورارة، والساورة، والقنادسة، وأدرار، وبشار. وكان الملك محمد الخامس قد رفض إجراء مفاوضات مع السلطات الفرنسية حول الحدود الشرقية، دعمًا منه للثورة الجزائرية التي تعهّد قادتُها آنذاك بتصفية مخلّفات الاستعمار وبحثِ

الجزائر تبحث عن منفذ بحري يربطها بالأطلسي، قصد استغلال ثروات المنطقة وتطويق المغرب، ولا وجود لـ «الجمهورية الصحراوية» إلاّ في الإذاعة الجزائرية

مسألة الحدود. لكنْ بعد استقلال الجزائر تنكّر القادةُ الجددُ لوعودهم، وأَظْهروا من الطمع والعداوة للمغرب ما لم يكن يَخْطر على بال أيّ مواطن مغربي ـ بمن في ذلك المجاهدون المغاربة الذين شاركوا في الثورة الجزائرية فلقد فوجئ المغاربةُ بالقوات المسلحة الجزائرية تَفْرض الأمرَ الواقعَ على منطقة تندوف وتحتلّها بالقوة، رغم تشبُّث سكّانها بمغربيتهم ووجودِ سلطةٍ مغربيةٍ مدنيةٍ في المدينة. ونتيجةً لذلك فرّ عدد كبير من سكان تندوف وأعيانها وقادتها إلى المغرب، معلنين رفضَهم للمغامرة الجزائرية وتشبُّثَهم ببيعة ملك المغرب الشرعية.

وكانت قمةُ المأساة اندلاعَ حرب الرمال بين المغرب والجزائر سنة ١٩٦٣. ورغم أنّ المغرب كسب المعركة عسكريًا في الميدان، فقد احتفظت الجزائرُ بالأرض، وأصبحتْ تندوف ولايةً جزائريةً في انتظار الحسم النهائي باتفاق الطرفين وتندوف هذه هي التي ستصبح فيما بعد مقرَّ جبهة البوليساريو، وعاصمةَ «الجمهورية العربية الصحراوية،» ومنطلقَ الهجمات العسكرية ضد المغرب، ومكانَ اعتقال آلاف الأسرى المغاربة، بالإضافة إلى احتجاز أزيد من أربعين ألف مواطن مغربي من أبناء القبائل الصحراوية المنتمية إلى الساقية الحمراء ووادي الذهب. ورغم أنّ الاتفاقيات الموقَّعة بين المغرب والجزائر عقب حرب الرمال سنة ١٩٦٣ تنصّ على الاستغلال المشترك لمناجم الحديد في منطقة تندوف المحاذية للساقية الحمراء والمُطلّة على المحيط الأطلسي، فإنّ الجزائر تبحث بكل الوسائل عن منفذ بحري يَرْبطها بالمحيط الأطلسي قَصْدَ استغلال ثروات المنطقة من جهة، وتطويقِ المغرب من جهة ثانية.

ففي الوقت الذي كان المغرب يخوض فيه معركةً ديبلوماسيةً مع إسبانيا حول الصحراء، عَمَدت الجزائرُ إلى معاكسة المغرب باللعب على الحبلين معًا فقامت بدعْم الأطروحة الإسبانية الاستعمارية، وأَقحمتْ موريتانيا في النزاع لتدفعها إلى المطالبة بالصحراء وقد كان فصلُ موريتانيا عن المغرب أحدَ الأسباب التي شجّعت الجزائرَ على توسيع شقّة الخلاف، علمًا أنّ المغرب اعترف بالجمهورية الإسلامية الموريتانية منذ سنة ١٩٦٩. وكان هذا الاعتراف كذلك أحدَ أهمّ الأسباب التي شجّعتْ إسبانيا على تكرار التجربة الفرنسية في الصحراء الغربية. وكان الملك الحسن الثاني يتطلع إلى دعم الجزائر وتأييد موريتانيا والتنسيق معهما لاسترجاع الصحراء من إسبانيا. وجاءت لقاءاتُ القمة الثنائية بين الملك الحسن الثاني والرئيسين هواري بومدين والمختار ولد داداه منذ ١٩٧٢ في أكادير وتلمسان ونواذيبو بمثابة مبادرات مغربية لتوحيد المواقف ومواجهة الأطماع الإسبانية التي كانت تتجه إلى دعم الانفصال وخلق دويْلة في الصحراء جنوبَ المغرب.

في سنة ١٩٧٤، وخلال انعقاد مؤتمر القمة العربية بالرباط، أَعْلن الرئيس الجزائري هواري بومدين أمام الرؤساء العرب أنّ الجزائر ليست لها مطالبُ في الصحراء، وأنّها تؤيّد أيّ اتفاق بين المغرب وموريتانيا لتحرير تلك المناطق. كلام الرئيس الجزائري ليس بريئًا، فقد كان يراهن على خلاف محتمل بين المغرب وموريتانيا حول الصحراء.

وفي السنة ذاتها عُرِضَ النزاعُ المغربي ـ الإسباني على أنظار محكمة العدل الدولية في لاهاي بطلب من المغرب، وبقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأمام محكمة العدل الدولية تبنّت الجزائرُ أطروحةً إسبانيةً تدعّي أنّ الصحراء كانت أرضًا خلاء لا مالكَ لها، في حين قَدّم المغرب الدلائلَ والحججَ والوثائقَ التي تُثْبت سيادتَه على الصحراء وأنّها لم تكن أرضًا خلاءً. وقد صدر رأيُ المحكمة الدولية يؤيّد الطرحَ المغربي ويؤكّد أنّ سكان الصحراء كانت تربطهم بالمغرب روابطُ البيْعة الإسلامية والسيادة. وفي الوقت الذي نَظّمَ فيه المغربُ مسيرةً شعبيةً نحو الصحراء لاسترجاعها سلميًا من إسبانيا بناءً على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، لجأت الجزائرُ إلى استعمال جبهة البوليساريو ـ حصان طروادة ـ لشنّ الحرب الساخنة على المغرب. وتكرّرتْ مأساةُ ١٩٦٣ باشتباك القوات المغربية والجزائرية سنة ١٩٧٦ في منطقة أمغالا، حيث مُنيت القواتُ الجزائرية بهزيمة عسكرية تدخّل في إثرها عددٌ من القادة العرب والأفارقة من جديد لإنقاذ الموقف.

العقدة التاريخية في النزاع الجغرافي بين المغرب والجزائر

وفي الوقت الذي استمرت فيه المعاركُ الحربيةُ في الصحراء لمواجهة قوات البوليساريو، كانت الجزائر تخوض حربًا ديبلوماسيةً شرسة لمعاكسة الحقوق المغربية وكسب التأييد والاعتراف بـ «الجمهورية العربية الصحراوية» التي أُعلن عن قيامها في ٢٧ فبراير ١٩٧٦ فوق الأراضي الجزائرية. وأَمْكن الديبلوماسيةَ الجزائريةَ أن تَحْصل على اعتراف أكثر من سبعين دولة من الدول الإفريقية الفقيرة ودول أمريكا اللاتينية وجزر البحر والمحيط بـ «الجمهورية الصحراوية» التي لا وجود لها إلاّ في الإذاعة الجزائرية. أكثر من ذلك، عمدت الجزائرُ إلى إقحام الجمهورية الصحراوية كعضوٍ داخلَ منظمة الوحدة الإفريقية، التي انسحب منها المغربُ وهو أحدُ المؤسسين لها

بعد عقدين ونصف من النزاع والتوتر قَدّم المغربُ في إطار المساعي الحميدة لوضع حدّ لخلافه مع الجزائر كلَّ ما يُمْكن من حلول سلمية، بما في ذلك قبولُ إجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء، ولقاء مباشر مع قادة جبهة البوليساريو، وإقامة نظام للحكم الذاتي في الصحراء، وتشكيل برلمان وهيئة تنفيذية من سكان الصحراء الأصليين. وسنة ١٩٨٩ استقبل الملك الحسن الثاني وفدًا يمثِّل قادةَ البوليساريو في مراكش. غير أنّ الجزائر رفضتْ كلّ الحلول والمبادرات، وضِمْنها الاستفتاءُ أو الحكمُ الذاتي.

في سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٠، أعلنت الأمانةُ العامةُ للأمم المتحدة رسميًا استحالةَ تطبيق مخطط التسوية الموضوع منذ سنة ١٩٩١، نظرًا إلى العراقيل التي وضعتْها الجزائرُ وجبهةُ البوليساريو أمامه. وبعد تعاقب ستة من الرؤساء على حكم الجزائر، وأربعة من الأمناء العامين على الأمم المتحدة، ووفاة الملك الحسن الثاني، بادر الرئيس بوتفليقة سنة ٢٠٠٢ إلى إعلان حلّ غريب ومفاجئ لمشكل الصحراء يتمثّل في تقسيم الصحراء وسكانها بين المغرب والجزائر. كما قدّم جيمس بيكر، المكلَّف بملف الصحراء، ما سمِّي بـ «الحل الثالث،» وهو مشروع للتقسيم قوبل بالرفض من كلّ الأطراف بمن في ذلك معظمُ قادة البوليساريو وكافةُ سكان الصحراء بدون استثناء.

وفي محاولة أخيرة قام جيمس بيكر بمبادرة جديدة تُعرف اليوم بـ «الحل الخامس» تَدْمج بين الحكم الذاتي الذي يؤيِّده المغربُ والمطامح الجزائريةِ في الصحراء، وبين الاقتراح الجديد بإقامة نظام للحكم الذاتي تحت الحماية العسكرية الجزائرية.

ورغم كلّ ذلك، فإنّ المغرب والجزائر تربطهما أكثرُ من ثلاث وثلاثين اتفاقية مشتركة وُقِّعتْ خلال أكثر من ثلاثين سنة. وهناك لجنة مشتركة عليا شُكّلتْ سنة ١٩٨٩ وأصدرَتْ حوالى مئتيْ توصية تَشْمل كافةَ المجالات الاقتصادية والتجارية والقنصلية والحدودية. وفي سنة ١٩٩٤ انطلق أنبوبُ الغاز الجزائري عبر المغرب إلى أوروبا ينقل حوالى ستة مليارات متر مكعّب من الغاز ويرتبط البَلَدان باتفاقية اتحاد المغرب العربي التي تضم دول المغرب العربي الخمس: موريتانيا والجزائر وليبيا وتونس والمغرب

وإذا كنّا نسجِّل أخطاءً مغربيةً ديبلوماسيةً وبشريةً في التعامل مع هذا الملف، فإنّنا نسجِّل في الآن ذاته الأريحيةَ والمروءةَ وحسنَ الجوار التي ميّزتْ تعاملَ المغاربة مع القضية. وفي الوقت نفسه نسجِّل التعنتَ الجزائري والرعونةَ اللذيْن عالج بهما النظامُ في الجزائر هذا الموضوعَ، إلى درجة أنّ قادة البوليساريو الذين عادوا إلى المغرب سياسيين وعسكريين يؤكّدون بناءً على تجربتهم المباشرة مع القادة الجزائريين أنّ الجزائر لن ترضى بأيّ حلّ سلمي أو سياسي لقضية الصحراء حتى لو وافق المغربُ والبوليساريو ـ لا قدّر اللّهُ ـ على إقامة جمهورية صحراوية. وهذا يؤكّد أنّ الخلاف لا يتعلق بالجغرافيا بل يتعلّق أساسًا بالتاريخ. لكنّنا لا يمكن أن نغيِّر التاريخ.

باهي محمد

صحفي من أصل صحراوي أسس حركةَ الطليعة لتحرير الصحراء سنة ١٩٦٧، واعتُقل في المغرب سنة ١٩٦٨ زار سنة ١٩٨٦ مخيمات البوليساريو في تندوف جنوب الجزائر. واعتُقل عشر سنوات في سجن الرشيد وفي سنة ١٩٩٦ تمكّن من الفرار من سجون البوليساريو والتحق بالمغرب أصدر جريدة **الساقية الحمراء** المتخصصة في شؤون الصحراء